The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.15,N1, P P.1-18
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد ١٥، العدد١كانون الثاني ٢٠٢٣ ص ص ١-١٨

An economic measurement of the impact of the volume of oil exports on the economic development represented in the national income in Iraq for the period (2004-2020)

قياس إقتصادي لأثر حجم الصادرات النفطية على التنمية الاقتصادية المتمثلة في الدخل القومي في العراق للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠)

*م. علياء كاظم عيال

Abstract :

Foreign trade is one of the important economic sectors in developed and developing countries because of its positive role in increasing the rates of economic development and growth of national income, achieving structural transformations in the national economy, and providing the necessary productive and consumer goods. This research stems from the hypothesis that there is a significant influence relationship between oil exports, And the economic development represented by the national income, and the most important exports are (oil exports). In the theoretical aspect, we dealt with the definition of foreign trade, its importance and policy, and reviewed some theories of foreign trade with an indication of the percentage of the contribution of oil exports to the total exports, As for the practical side, we measured the impact of oil exports on the economic development represented by the national income in Iraq for the period from (2004 -2020).

*جامعة الفرات الأوسط التقنية - المعهد التقني المسيب .

المستخلص : تعد التجارة الخارجية احدى القطاعات الاقتصادية المهمة في البلدان المتقدمة والنامية بسبب دورها الايجابي في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية و نمو الدخل القومي وتحقيق التحولات الهيكلية في الاقتصاد الوطني ، وتوفير السلع الإنتاجية والاستهلاكية الضرورية وينطلق هذا البحث من فرضية مفادها وجود علاقة تأثير ذو دلالة معنوية بين الصادرات النفطية و التنمية الاقتصادية المتمثلة بالدخل القومي ، وان أهم الصادرات هي(الصادرات النفطية) . هذا و قد تناولنا في الجانب النظري تعريف التجارة الخارجية وأهميتها وسياستها واستعراض بعض نظريات التجارة الخارجية مع بيان نسبة مساهمة الصادرات النفطية من اجمالي الصادرات ،أما في الجانب التطبيقي فقد عمدنا الى قياس أثر الصادرات النفطية في التنمية الاقتصادية المتمثلة بالدخل القومي في العراق للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

المقدمة:تعكس التجارة الخارجية طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الدول ،لأنها تعطي صورة واضحة عن اقتصاد كل دولة من خلال الصادرات ،فالعراق و بخاصة يعتمد كثيراً على الصادرات النفطية حيث تصل نسبة مساهمتها الى (٩٩%) من اجمالي الصادرات العامة ،و من ثم تعد الصادرات النفطية العامل المهم و الاساسي للتأثير في التنمية الاقتصادية المتمثلة بـ(الدخل القومي) ، أي إن للصادرات النفطية دوراً مهماً و كبيراً في تحقيق الأهداف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية من خلال الاعتماد على الايرادات المتحققة من الصادرات النفطية لغرض استعمالها في تمويل خطط التنمية .

مشكلة البحث : يعد النفط المصدر الرئيس للاقتصاد الوطني العراقي فهو المساهم الاكبر في الناتج المحلي الاجمالي ، وقد ادت العوائد النفطية المرتفعة الى اهمال باقي القطاعات الاقتصادية واصبح الاقتصاد العراقي يمثل الاقتصاد الريعي افضل تمثيل .

اهداف البحث : يهدف هذا البحث الى عرض تطور الصادرات النفطية للمدة من (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠)، ومعرفة نسبة الصادرات النفطية من اجمالي الصادرات ، وقياس مدى اثره في التنمية الاقتصادية المتمثلة بـ(الدخل القومي)وتأثيره في هيكل الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث :ينطلق هذا البحث من فرضية اساسية تتمثل بـ(وجود علاقة تأثير ذو دلالة معنوية طردية بين الصادرات النفطية و التنمية الاقتصادية المتمثلة بالدخل القومي) .

اسلوب البحث :اعتمد اسلوب البحث على المنهج الاستقرائي في عرض الجانب النظري و تحليل تطور الصادرات النفطية والدخل القومي، كما اعتمد المنهج الاستنباطي من خلال

التحليل القياسي لمعرفة وقياس مدى تأثير الصادرات النفطية على التنمية الاقتصادية المتمثلة بالدخل القومي .

المبحث الأول /الجانب النظري:

أولا - مفهوم و أسباب قيام التجارة الخارجية:

١- مفهوم و أسباب قيام التجارة الخارجية : تعد التجارة الخارجية انعكاساً للعلاقات الاقتصادية بين الاقتصاديات الفردية المختلفة للدول ،و تمثل جزءاً من العلاقات الخارجية للدولة التي تشمل التبادل التجاري لجزء من الانتاج لدولة اخرى تكون بحاجة له.[١] و تؤدي التجارة الخارجية دورا مهما في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تخصص كل دولة في انتاج المنتجات التي تتمتع فيها بميزة نسبية و نقل الموارد بين الدول المختلفة.[٢] أي إن التجارة الخارجية تعبر عن عملية انتقال للسلع و الخدمات بين دولة و أخرى تنظمها مجموعة من القوانين و الانظمة و السياسات التي يتم عقدها فيما بين الدول لتحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة .[٣]

ومن ضمن الاسباب التي تدعو لقيام التجارة الخارجية هي سياسة تشجيع الصادرات و التي تهدف الى زيادة الصادرات لغرض تحقيق مجموعة من الاهداف وهي :[٤]

أ- خلق فرص جديدة للعمل .

ب- تحسين وضع الميزان التجاري .

ت- تحقيق معدلات مرتفعة للنمو .

ث- منح فرصة دخول المنتج المحلي إلى أسواق التصدير.

---

(١) V. Jenicek, V. Krepl, The role of foreign trade and its effects, Agric. Econ. – Czech, 55, 2009 (5),p211.

(٢) L'ubica Simanová, Václav Kupˇcák& other, Effects of Foreign Trade on the Economic Performance of Industries—Evidence from Wood Processing Industry of Czechia and Slovakia, Article, journal economies,2021,p3.

(٣) عطا الله، علي الزبون،التجارة الخارجية ، دار اليازوري للنشر و التوزيع ،عمان ،٢٠١٥ ، ص٩.

(٤) مروة علاوي ناجي الجبوري،سياسات تحرير التجارة الدولية و دورها في تفعيل الاستثمار الاجنبي في بلدان مختارة مع اشارة للعراق،اطروحة دكتوراة فلسفة في العلوم الاقتصادية غير منشورة ،كلية الادارة و الاقتصاد،جامعة القادسية، ٢٠٢٠،ص١٣.

وتحتل التجارة الخارجية أهمية كبيرة لأنها تعد عاملا أساساً لستراتيجية اي بلد لتحقيق الاهداف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية ،فضلاً عن تلبية حاجات الدول الاخرى و التكامل فيما بينها ، حيث إن الميزة النسبية للكثير من الدول النامية جعلتها تعتمد كثيراً على تصدير المواد الاولية بصفتها المصدر الاساس لتحقيق الايرادات لتمويل خطط التنمية.[٥] أي إن الصادرات تمثل انواع البضائع و الخدمات الخاضعة لإجراءات و قوانين الدولة ،و التي تخرج من حدود الدولة أو أقليمها الاقتصادي أو الكمركي دائماً أو مؤقتاً و متجهة لدولة أخرى .[٦]

ثانياً- سياسة التجارة الخارجية :هي الاجراءات التي تتخذها الدولة لغرض تنظيم علاقات الاستيراد و التصدير (التجارة الخارجية) مع الدول الأخرى، و تعد السياسات التجارية مهمة جداً لاسيما للدول النامية لغرض توفير الفائض الاقتصادي و العوائد من العملات الصعبة (الأجنبية) بغية تحقيق التنمية الاقتصادية ،و لذلك يجب أن تعمل الدول النامية على توسيع أو زيادة العوائد من الصادرات و تقليل الاثار السلبية للتجارة الخارجية.[٧] و تحتل الاتجاهات الأساسية للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في معظم الدول النامية، حيث تساهم في تحديد النمو في قدرتها على الاستيراد و كذلك تحديد النمو في الدخل القومي .[٨] و تسعى سياسات التجارة الخارجية لتحقيق جملة من الأهداف و منها (تحقيق التنمية الاقتصادية) و الذي يتمثل بالزيادة المستمرة و الطويلة الأجل لنصيب الفرد من الدخل القومي من خلال اقتران الزيادة في الدخل بالتغيرات الهيكلية داخل المجتمع، مما يترتب عليه الزيادة في كمية السلع و الخدمات للمجتمع مما يؤدي الى ارتفاع مستويات المعيشة للأفراد.[٩]

ثالثا- نظريات التجارة الخارجية :هناك العديد من النظريات التجارية و هي كالاتي :

١- النظريات التجارية التقليدية و تتضمن

أ- نظرية الميزة المطلقة: تعود نظرية الميزة المطلقة الى الاقتصادي (ادم سميث)، الذي يؤكد على اهمية تقسيم العمل لدعم موقفه تجاه حرية التجارة، حيث بين أن حرية التجارة تمكن الدولة

---

(٥) د.محمد جلولي واخرون، أهمية التجارة الخارجية وتأثريها على النمو الاقتصادي :دراسة قياسية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٨ ،مجلة التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة، المجلدالسادس، العدد الثاني،٢٠٢١،ص١٢٣.
(٦)التقرير السنوي للصادرات ،مديرية احصاءات التجارة – الجهاز المركزي للاحصاء ،العراق،ص٣.
(٧)د.مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية(نظريات و سياسات و موضوعات)،دار وائل للنشر،عمان ،٢٠٠٧،ص٢٣٦.

(٨) د.فؤاد شبل، التنمية الاقتصادية ،دار الكتب المصرية ، مصر ،ط١، ٢٠٢١ ،ص٧٨.
(٩)د.عمر صقر ،سياسات التجارة الخارجية، دار المهندس للطباعة،مصر،ط١، ٢٠٠٥،ص٣٣.

من الحصول على الموارد او السلع من دول اخرى بسعر أقل من الداخل مما يؤدي الى التخصيص الأمثل للموارد المنتجة عالمياً، و من ثم يقود الى زيادة الدخل الحقيقي للدول التي تقوم بالتبادل، و عليه تؤكد هذه النظرية على ضرورة تخصص كل بلد في انتاج السلعة التي يتميز فيها بالميزة المطلقة لغرض انتاجها في تكلفة أقل ومن ثم تصديرها.[١٠]

ب- نظرية الميزة النسبية:قدم هذه النظرية الاقتصادي الانكليزي دافيد ريكاردو (١٧٧٢-١٨٢٣) في القرن التاسع عشر ليرد على نظرية (ادم سميث) للميزة المطلقة ، في كتابه المشهور عن التجارة الخارجية (الاقتصاد السياسي و الضرائب) في (١٨١٧)، حيث أكد ريكاردو إنه ليس باستطاعة جميع الدول أن تمتلك الميزة المطلقة في الانتاج ، ففي الكثير من الدول و لاسيما النامية لا يتوفر لديها الميزة المطلقة في أي سلعة من السلع ، و من ثم لا يمكن عد نظرية الميزة المطلقة كتفسير لقيام التبادل التجاري ، إلا أن السبب الاساس من وجهة نظر الاقتصادي (ريكاردو) لقيام التجارة الخارجية هو الاختلاف في الميزة النسبية لانتاج أي سلعة من دولة إلى أخرى.[١١]

ت-نظرية نفقة الاختيار (مساهمة هابرلر): تفسر هذه النظرية التبادل التجاري على أساس مفهوم نفقة الاستبدال أو نقطة الاختيار القائمة على أساس كلفة الفرصة البديلة، التي تقوم على افتراض من المحتمل ان تتوفر قابلية للتحويل من نوع نشاط اقتصادي محدد الى نوع اخر ،أي ان الاستخدام لموارد محددة بقصد زيادة انتاج محدد قد يؤدي الى التقليص لإنتاج اخر، حيث ان الموارد لا تستخدم دائما على نحو افضل في الانتاج للوحدة الاضافية من الانتاج لغرض انتاج سلعة اخرى ، اي يقاس انتاج سلعة ما بالمقدار الذي يضحى به من انتاج جميع السلع الاخرى ،و التي يمكن أن يتم انتاجها بنفس عوامل الانتاج.[١٢]

ث- نظرية القيم الدولية : تعود هذه النظرية الى (جون ستيوارت ميل) إذ أشار اليها في كتابه (مباديء الاقتصاد السياسي) في (١٨٤٨) ،فقد وضح ان القيمة الدولية لأي سلعة لا تتحدد من خلال نفقة انتاجها ،بل تتحدد من خلال أو على أساس المستوى الذي يحقق درجة التعادل بين طلب كل من البلدين على السلع للبلد الاخر، أي ان هذه النظرية (نظرية القيم الدولية) تبين ان معدل التبادل الذي يحقق توازن التجارة الخارجية هو المعدل الذي يجعل قيم الصادرات مساوية

---

(١٠)د. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، الاقتصاد الدولي السياسات و التطبيقات، الدار العربية لعلوم،بيروت،ط١ ،٢٠١٨،ص٤٥.

(١١) Naji Jamal,Commerce international :theories et applications, Editions du Renouveau pedagogique INC.Quebec,Canada,2005,p21.

(١٢) د. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، مصدر سابق ، ص٦٤.

لقيم الواردات لكل دولة، حيث بين جون ستيوارت ميل (قانون العرض و الطلب) الذي ينص على(ضرورة تساوي العرض و الطلب لكي يستطيع المشروع المحافظة على كمية الانتاج المناسبة و بأقل كلفة ممكنة خلال مدة زمنية محددة).[١٣]

٢- النظرية الحديثة في التجارة الدولية (نظرية هكشر – اولين) [H-O]: ان الاختلاف في التكاليف النسبية يرجع سببه الى الاختلافات النسبية بين معطيات الدول لعوامل الانتاج ، فكل دولة في الأغلب يكون لها ميزة نسبية في انتاج السلع التي تتطلب لانتاجها عوامل انتاج تكون أكثر وفرة نسبياً في الدولة ، و العكس صحيح يكون للدولة غالباً تخلفاً نسبياً في انتاج السلع التي تتطلب في انتاجها العامل الأكثر ندرة نسبية في الدولة.[١٤]

رابعا- الدخل القومي : يعبر الدخل القومي عن صافي القيم للسلع و الخدمات التي يتم انتاجها من خلال الافراد المقيمين داخل الدولة خلال مدة زمنية محددة و تكون في الغالب سنة واحدة، أي انه يعادل مجموع الدخول المدفوعة لعوامل الانتاج كافة في العمليات الانتاجية المختلفة ، و يتأثر الدخل القومي بعدة عوامل منها (الانفاق الحكومي ،الاستثمار ، الاستهلاك ،الضرائب غير المباشرة) فضلاً عن الدخل القومي للسنة السابقة .[١٥]

و عليه فأن مفهوم الدخل القومي يختلف من نظام اقتصادي لاخر، فالنظام الاشتراكي يرى أن الدخل القومي على انه من المؤشرات الاكثر شمولاً للتعبير عن الاوضاع الاقتصادية و كذلك عن الرفاهية الاقتصادية التي يتمتع بها الافراد، أي انه يستند الى نظرية (ماركس) في القيمة و التي تعد العمل هو المصدر الوحيد للقيمة ، أي انه يمثل جزء الناتج الاجتماعي الذي يحصل عليه خلال مدة زمنية مجددة بعد طرح النفقات المادية ، أما تعريف النظام الرأسمالي للدخل القومي فهو مجموع الدخول و التعويضات او المكافاة التي تقدم لعوامل الانتاج الموظفة في العملية الانتاجية مقابل استخدامها في انتاج السلع و الخدمات خلال مدة زمنية محددة تكون عادة سنة واحدة .[١٦]

([١٣])حنان بو لطيف ،دراسة نظريات التجارة الدولية الليبرالية على ضوء العلاقات الاقتصادية العالمية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية(منشورة) ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خضير ،٢٠١١،ص٤٠.

([١٤])د. رائد فاضل جويد ، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية ،مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية ، المجلد (٥)،العدد(١٧)، ٢٠١٣ ،ص١٢٨.

([١٥])هشام فرعون عبد اللطيف ، دراسة احصائية قياسية لتققيم الدخل القومي في العراق للفترة (١٩٨٦-٢٠٠٦)، مجلة ديالى ،العدد(٤٧)،٢٠١٠،ص٦٩٩.

([١٦])Kathim Saad Alarajy,THE IRAQI MAGAZINJE FOR MANAGERIAL SCIENCES,2012,Vol(8),Isu(31),p3.

المبحث الثاني : تحليل الصادرات النفطية و الدخل القومي في العراق للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

يبين الجدول (١) حجم الصادرات النفطية في العراق للمدة من(٢٠٠٤-٢٠٢٠)،اذ تحتل الصادرات النفطية أهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي ، مقارنة بالصادرات الاخرى مما أثر سلباً في الاقتصاد العراقي و جعله اقتصاداً ريعياً يعتمد بالدرجة الاولى على حجم الصادرات النفطية ، مما أدى الى عدم تنوع هيكل الصادرات العراقية ،اذ ارتفعت الصادرات النفطية من (٢٥,٧٨٩) ترليون دينار في العام (٢٠٠٤) لتصل الى (٦٩,٧٧٩) ترليون دينار في العام (٢٠٠٨) و بنسبة مساهمة من اجمالي الصادرات تقدر بـ(٩٣%) للعام (٢٠٠٨)، و السبب في ذلك هو اعتماد الاقتصاد العراقي و بنسبة كبيرة جدا على الصادرات النفطية ،حيث بلغ اجمالي الصادرات في العام (٢٠٠٨) (٧٤,٦٨٧) ترليون دينار ، و نلاحظ أن الصادرات النفطية تساهم بنسبة كبيرة جدا من اجمالي الصادرات ، و السبب هو ارتفاع أسعار النفط و من ثم زيادة الايرادات النفطية ، ثم انخفضت بعد ذلك الصادرات النفطية في العام (٢٠٠٩) لتصل الى (٤٨,٧٥٢) ترليون دينار و بعدل نمو سالب هو (٣٠,١٣٤-) و ذلك لهبوط أسعار النفط بسبب الازمة المالية العالمية ،حيث انخفض اجمالي الصادرات في العام (٢٠٠٩) ليصل الى (٤٩,٦١٣) ترليون دينار و بمعدل نمو سالب كان (٣٣,٥٤٨-) ، و بالرغم من ذلك الانخفاض الا ان الصادرات النفطية كانت تمثل النسبة الاكبر أو المساهمة الأكثر من اجمالي الصادرات ، حيث بلغت نسبتها (٩٩%) من اجمالي الصادرات للعام (٢٠٠٩).

لكن الصادرات النفطية تعافت من جديد خلال المدة من (٢٠١٠-٢٠١٢) اذ ارتفعت من (٦١,١٧٩) ترليون دينار في العام (٢٠١٠) لتبلغ (١١٠,٦٠٧) ترليون دينار في العام (٢٠١٢) ، و بنسبة مساهمة بلغت (٩٦%) من اجمالي الصادرات في العام (٢٠١٠) لترتفع الى (٩٩%) في العام (٢٠١٢) .

الا ان الصادرات النفطية انخفضت مرة أخرى في العام (٢٠١٣) و لغاية العام (٢٠١٦) ، حيث انخفضت من (١٠٤,٤١٨) ترليون دينار لتصل الى (٥١,٥٦٢) ترليون دينار في العام (٢٠١٦) مقابل اجمالي صادرات (١٠٤,٦٠٦) ترليون دينار في العام (٢٠١٣) لتبلغ (٥١,٧٤٢) ترليون دينار في العام (٢٠١٦) مقابل احتفاظ الصادرات النفطية بأعلى نسبة مساهمة من اجمالي الصادرات تقدر بـ(٩٩%) ، و يرجع سبب ذلك الانخفاض في حجم

الصادرات النفطية الى انخفاض أسعار النفط أولاً و كذلك الايرادات النفطية المستمر ثانياً نتيجة دخول العصابات الارهابية (داعش الارهابي) الى البلد ، مما انعكس على الانخفاض المستمر في الصادرات النفطية .

لكنها ارتفعت مرة أخرى خلال العامين (٢٠١٧) و (٢٠١٨) حيث بلغت (٧٠,٤٠٠) و (٩٩,٠٦٩) ترليون دينار على التوالي و بمعدل نمو موجب هو (٣٦,٥٣٥%) و (٤٠,٧٢٣%) على التوالي و كذلك ارتفع اجمالي الصادرات من (٣٧,١٢٣) ترليون دينار في العام (٢٠١٧) لتبلغ (٤١,٩١) ترليون دينار في العام (٢٠١٨) ، حيث احتلت الصادرات النفطية النسبة الأكبر ، اذ كانت نسبة مساهمتها (٩٩%) و (٩٨%) على التوالي من اجمالي الصادرات ، الا ان ذلك الارتفاع في حجم الصادرات النفطية لم يستمر طويلاً بسبب تعرض العراق بخاصة و العالم كافة (لأزمة كوفيد ١٩) ، فضلاً عن تحديد حجم الانتاج النفطي ، حيث أثرت تلك الظروف مباشرتاً في انخفاض اجمالي الصادرات بعامة و الصادرات النفطية بخاصة بسبب عملية الاغلاق التام ، مما أدى الى انخفاض حجم التبادل التجاري ، حيث انخفضت الصادرات النفطية الى (٩٢,٨١٨) و (٤٩,٦٨٩) ترليون دينار للعامين (٢٠١٩) و (٢٠٢٠) على التوالي و بالمقابل انخفض اجمالي الصادرات الى (٩٨,٢٢٥) و (٥٧,١٤٢) ترليون دينار على التوالي للعامين (٢٠١٩)و (٢٠٢٠) و بمعدل نمو سالب ، و بالمقابل انخفضت مساهمة الصادرات النفطية من اجمالي الصادرات من (٩٤%) في العام (٢٠١٩) لتصل الى (٨٧%) في العام (٢٠٢٠). و الشكل (١) يوضح حجم الصادرات النفطية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

الجدول (١) حجم الصادرات النفطية في العراق للمدة من(٢٠٠٤-٢٠٢٠) (ترليون دينار)

السنة	الصادرات النفطية (EXO)(١)	معدل نمو الصادرات النفطية % (٢)	اجمالي الصادرات (TEX)(٣)	معدل نمو اجمالي الصادرات % (٤)	نسبة٣/١ (%) (٥)
٢٠٠٤	25.789	-	27.510	-	0.94
٢٠٠٥	34.490	٣٣,٧٤	34.652	٢٥,٩٦	0.99
٢٠٠٦	42.435	٢٣,٠٤	42.449	٢٢,٥٠١	0.99
٢٠٠٧	48.406	١٤,٠٧١	49.827	١٧,٣٨١	0.97
٢٠٠٨	69.779	٤٤,١٥٤	74.687	٤٩,٨٩٣	0.93
٢٠٠٩	48.752	- ٣٠,١٣٤	49.613	-٣٣,٥٤٨	0.98
٢٠١٠	61.179	٢٥,٤٩	63.880	٢٨,٧٥٧	0.96
٢٠١١	97.117	٥٨,٧٤٢	100.192	٥٦,٨٤٤	0.97
٢٠١٢	110.607	١٣,٨٣٦	110.689	١٠,٤٧٧	0.99
٢٠١٣	104.418	-٥,٥٩٥	104.606	-٥,٥١	0.99

٢٠١٤	98.097	-٦,٠٥٤	98.331	-٥,١٠٠	0.99
٢٠١٥	58.167	-٤٠,٧٠٤	58.393	-٤٠,٦١٦	0.99
٢٠١٦	51.562	-١١,٣٥٥	51.742	-١١,٣٩٠	0.99
٢٠١٧	70.400	٣٦,٥٣٥	70.950	٣٧,١٢٣	0.99
٢٠١٨	99.069	٤٠,٧٢٣	100.685	٤١,٩١	0.98
٢٠١٩	92.818	-٦,٣١	98.225	-٢,٤٤٣	0.94
٢٠٢٠	49.689	-٤٦,٤٦٦	57.142	-٤١,٨٣	0.87

المصدر:- جمهورية العراق ،البنك المركزي العراقي ،النشرة الاحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

- جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التقرير السنوي للصادرات للسنة ٢٠٢٠،ص٦.

الشكل (١) حجم الصادرات النفطية في العراق للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

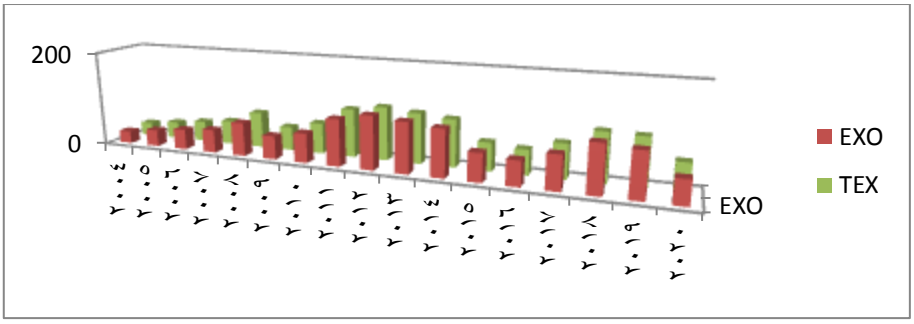

المصدر:- من عمل الباحثة إعتمادا على

جمهورية العراق ،البنك المركزي العراقي ،النشرة الاحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التقرير السنوي للصادرات للسنة ٢٠٢٠،ص٦.

اما الجدول (٢) فيبين اجمالي الدخل القومي في العراق للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، حيث نلاحظ إن هناك ارتفاعاً في حجم الدخل القومي خلال المدة من (٢٠٠٤-٢٠٠٨) اذ ارتفع معدل الدخل القومي من (٤٦,٩٢٣) ترليون دينار في العام (٢٠٠٤) ليبلغ (١٤٧,٦٤١) ترليون دينار في العام (٢٠٠٨) ،الا انه انخفض في العام (٢٠٠٩) اذ بلغ (١٢٠,٤٢٩) ترليون دينار بسبب تأثر العراق بالأزمة المالية العالمية ،و إرتفع الدخل القومي في العراق مرة أخرى خلال المدة من (٢٠١٠-٢٠١٣) اذ ارتفع من (١٤٦,٤٥٣) ترليون في العام (٢٠١٠) دينار ليصل الى (٢٤٣,٥١٩) ترليون دينار في العام (٢٠١٣) والسبب الرئيس هو إرتفاع اسعار النفط و من ثم زيادة حجم الصادرات النفطية حيث يعد العراق بلداً ريعياً و يعتمد كثيراً على

الصادرات النفطية ،الا ان ذلك الارتفاع لم يستمر طويلا بسبب تعرض العراق الى تنظيم داعش الارهابي الذي ساعد على تأثر الاقتصاد العراقي و من ثم انخفاض حجم الدخل القومي خلال المدة من (٢٠١٤-٢٠١٦) ، حيث انخفض معدل الدخل القومي من (٢٣٧,٥٥٤) ترليون دينار ليبلغ (١٨٦,٣٩٧) ترليون دينار في العام (٢٠١٦) ، لكن الاقتصاد العراقي تعافى من جديد خلال الاعوام (٢٠١٧) و (٢٠١٨) و (٢٠١٩) ليسجل الدخل القومي ارتفاعا ليبلغ (٢٠٥,٩١٨) و (٢٤٧,٥٠١) و (٢٥٣,٠٦٦) ترليون دينار على التوالي ،الا ان ذلك الأمر لم يستمر طويلا اذ انخفض الدخل القومي خلال العام (٢٠٢٠) ليصل الى (٢٠٦,٦١٦) ترليون دينار بسبب اجراءات الحظر التام نتيجة تأثر العراق بالازمة الصحية العالمية (كوفيد ١٩) ، و الشكل (٢) يوضح اجمالي الدخل القومي في العراق للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠):

الجدول (٢) اجمالي الدخل القومي في العراق للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠) (ترليون دينار)

السنة	اجمالي الدخل القومي NIN	معدل النمو%
٢٠٠٤	٤٦,٩٢٣	-
٢٠٠٥	٦٥,٧٩٨	40.23
٢٠٠٦	٨٥,٤٣٢	29.84
٢٠٠٧	١٠٠,١٠١	17.17
٢٠٠٨	١٤٧,٦٤١	47.49
٢٠٠٩	١٢٠,٤٢٩	-18.43
٢٠١٠	١٤٦,٤٥٣	21.61
٢٠١١	١٩٢,٢٣٧	31.26
٢٠١٢	٢٢٧,٢٢٢	18.20
٢٠١٣	٢٤٣,٥١٩	7.17
٢٠١٤	٢٣٧,٥٥٤	-2.50
٢٠١٥	١٧٨,٩٠٨	-24.69
٢٠١٦	١٨٦,٣٩٧	4.19
٢٠١٧	٢٠٥,٩١٨	10.47
٢٠١٨	٢٤٧,٥٠١	20.19
٢٠١٩	٢٥٣,٠٦٦	2.25
٢٠٢٠	٢٠٦,٦١٦	-18.35

المصدر:- جمهورية العراق ،البنك المركزي العراقي ،النشرة الاحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

الشكل (٢)اجمالي الدخل القومي في العراق للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

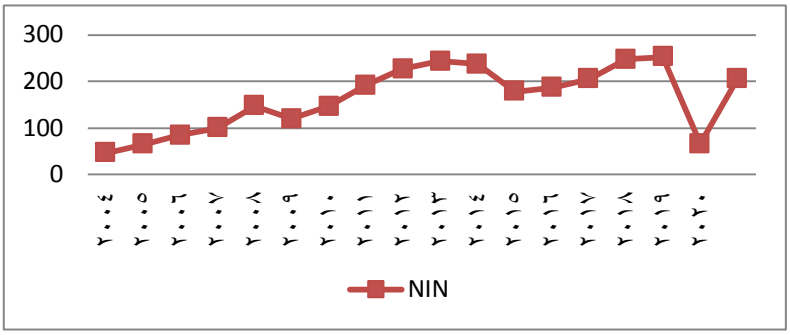

المصدر:- من عمل الباحثة اعتماداً على :

- جمهورية العراق ،البنك المركزي العراقي ،النشرة الاحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

المبحث الثالث :الجانب التطبيقي

اولا: بناء و توصيف الانموذج - تعد عملية التوصيف للانموذج القياسي من الخطوات المهمة و يتم من خلالها معرفة العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة وفي هذا البحث تم توصيف المتغيرات على النحو الاتي :

١- المتغير التابع و يمثل التنمية الاقتصادية متمثلة بالدخل القومي و يرمز له بالرمز (NIN) .

٢- المتغير المستقل و يتمثل بالصادرات النفطية و يرمز له بالرمز (EXO).

٣- المتغير العشوائي و يرمز له بالرمز μi.

و عليه فإن الصيغة القياسية للأنموذج تصبح كالاتي :

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \mu i \ldots\ldots\ldots(1)$$

$$NIN = \beta_0 + \beta_1 EXO + \mu i \ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث ان :

NIN : تمثل الدخل القومي : EXO : تمثل الصادرات النفطية :

ثانيا- اختبار جذر الوحدة :يوضح الجدول (٣) النتائج الاحصائية التي تم الحصول عليها من تطبيق اختبار (ADF) ، حيث كانت السلاسل الزمنية ساكنة عند الفرق الاول للمتغير التابع

(NIN) و المتغير المستقل (EXO) عند جميع مستويات المعنوية (١%) و (٥%) (١٠%)، أي ان السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة (1)~I) .

الجدول (٣)نتائج اختبار (ADF) لجذر الوحدة

Variable	Lag	Level		First deference	
		ADF Statistics	Result	ADF Statistics	Result
NIN	1	٠,٥٢٨٢	Non-stationary	*-8.1998	Stationary
EXO	١	-0.4445	Non-stationary	*-8.0092	Stationary

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى البرنامج الاحصائي Eviews.

*تعني جميع مستويات المعنوية (١%،٥%،١٠%)

ثالثاً: التكامل المشترك وفق منهجية (ARDL) : استعملت إنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء (ARDL) ، لقياس أثر الصادرات النفطية المتمثلة بالمتغير المستقل (EXO) في التنمية الاقتصادية المتمثلة بالدخل القومي كمتغير تابع (NIN)، و نلاحظ من خلال الجدول (٤) ان اختبار (R^2) للأنموذج بلغ (٩٩%) و هو يمثل القوة التفسيرية للأنموذج اي ان الصادرات النفطية تفسر (٩٩%) من التغيرات التي تحدث في الدخل القومي و النسبة المتبقية المتمثلة بـ (١%) ترجع لمتغيرات اخرى غير الداخلة في الأنموذج، وان قيمة (R^2 Adj =0.99) ،و بحسب اختبار (F) الذي يبين معنوية الأنموذج المقدر قد بلغت قيمة f المحسوبة (١٢٢١,٣٢٢) و بمستوى احتمالية (٠,٠٠٠) .

الجدول (٤) أثر الصادرات النفطية على التنمية الاقتصادية المتمثلة في الدخل القومي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) وفق منهجية (ARDL)

Dependent Variable: NIN
Method: ARDL
Date: 09/25/22 Time: 12:24
Sample (adjusted): 2005Q1 2020Q4
Included observations: 64 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): EXO
Fixed regressors: C @TREND
Number of models evalulated: 20

Selected Model: ARDL(4, 1)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.***
NIN(-1)	0.581353	0.103218	5.632307	0.0000
NIN(-2)	-0.005640	0.056496	-0.099836	0.9208
NIN(-3)	-0.005640	0.056496	-0.099836	0.9208
NIN(-4)	0.084267	0.044625	1.888343	0.0642
EXO	1.342389	0.061143	21.95497	0.0000
EXO(-1)	-0.783594	0.148611	-5.272784	0.0000
C	3.553265	2.151334	1.651657	0.1042
@TREND	0.566896	0.168454	3.365282	0.0014
R-squared	0.993492	Mean dependent var		177.7995
Adjusted R-squared	0.992679	S.D. dependent var		59.12423
S.E. of regression	5.058875	Akaike info criterion		6.196634
Sum squared resid	1433.164	Schwarz criterion		6.466494
Log likelihood	-190.2923	Hannan-Quinn criter.		6.302945
F-statistic	1221.322	Durbin-Watson stat		1.860662
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى البرنامج الاحصائي (Eviews.)

نلاحظ من خلال الجدول (٥) الاتي الذي يبين اختبار التكامل المشترك (Bounds Test) ، ان قيمة (f) المحسوبة التي بلغت (6.19) و هي أكبر من قيمة (Bounds Test) I(I) عند مستوى معنوية (10%,٥%,2.5%) ، وعليه سيتم رفض الفرض العدمي و قبول الفرض البديل ، أي وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل بين الصادرات النفطية و التنمية الاقتصادية المتمثلة بالدخل القومي .

الجدول (٥)اختبار التكامل المشترك (Bounds Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	**Value**	**Signif.**	**I(0)**	**I(1)**
F-statistic	6.190100	10%	4.05	4.49
K	1	5%	4.68	5.15
		2.5%	5.3	5.83
		1%	6.1	6.73

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى البرنامج الاحصائي (Eviews).

وللتأكد من خلو الأنموذج من مشكلة عدم الارتباط الذاتي استعملت اختبار (LM test) ،اذ يبين الجدول (٦) إن العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل بـ(EXO) و المتغير التابع (NIN)

تخلو من مشكلة الارتباط الذاتي،حيث ان القيمة الاحتمالية لـ(F) تساوي (٠,٧٤) و القيمة الاحتمالية لـ (Chi-Squared) تساوي (٠,٧٠) وهما أكبر من (٠,٠٥) أي انها غير معنوية وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء للنموذج و رفض الفرضية البديلة.

الجدول (٦) ختبار الارتباط الذاتي (LM Test) بين (EXO)و (NIN) في العراق

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.293033	Prob. F(2,54)	0.7472
Obs*R-squared	0.687138	Prob. Chi-Square(2)	0.7092

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى البرنامج الاحصائي Eviews.

وما يتعلق باختبار (Heteroskedasticity Test) ،يلاحظ من الجدول (٧) ان بواقي الانموذج للعلاقة بين الصادرات النفطية و المتغير التابع الدخل القومي هي قبول فرضية العدم اي ان تجانس البواقي ثابت و ليس متقلب أي تخلو العلاقة من مشكلة عدم ثبات التجانس اذ بلغت قيم الاحتمالية لـ(f= 0.97)و الاحتمالية لـ (Chi-Squared = 0.97) على التوالي و بالتالي تمثل قيم غير معنوية اكبر من (٠,٠٥) .

الجدول (٧) اختبار عدم ثبات تجانس التباين بين (EXO)و (NIN) في العراق

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.001154	Prob. F(1,61)	0.9730
Obs*R-squared	0.001192	Prob. Chi-Square(1)	0.9725

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى البرنامج الاحصائي Eviews.

ويبين الشكل (3) اختبار(Cusum test) ، حيث ان الجزء (A) يوضح ان المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة ، عند مستوى المعنوية (٠,٠٥) و هذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة في الأجل الطويل ، أما الجزء (B)يوضح ان المجموع التراكمي لمربعات البواقي كانت داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى المعنوية (٠,٠٥) مما يدل على استقرارية المتغيرات الداخلة في الانموذج في الأجل الطويل .

الشكل (3) استقرارية الانموذج المقدر لدالة التنمية الاقتصادية متمثلة بالدخل القومي

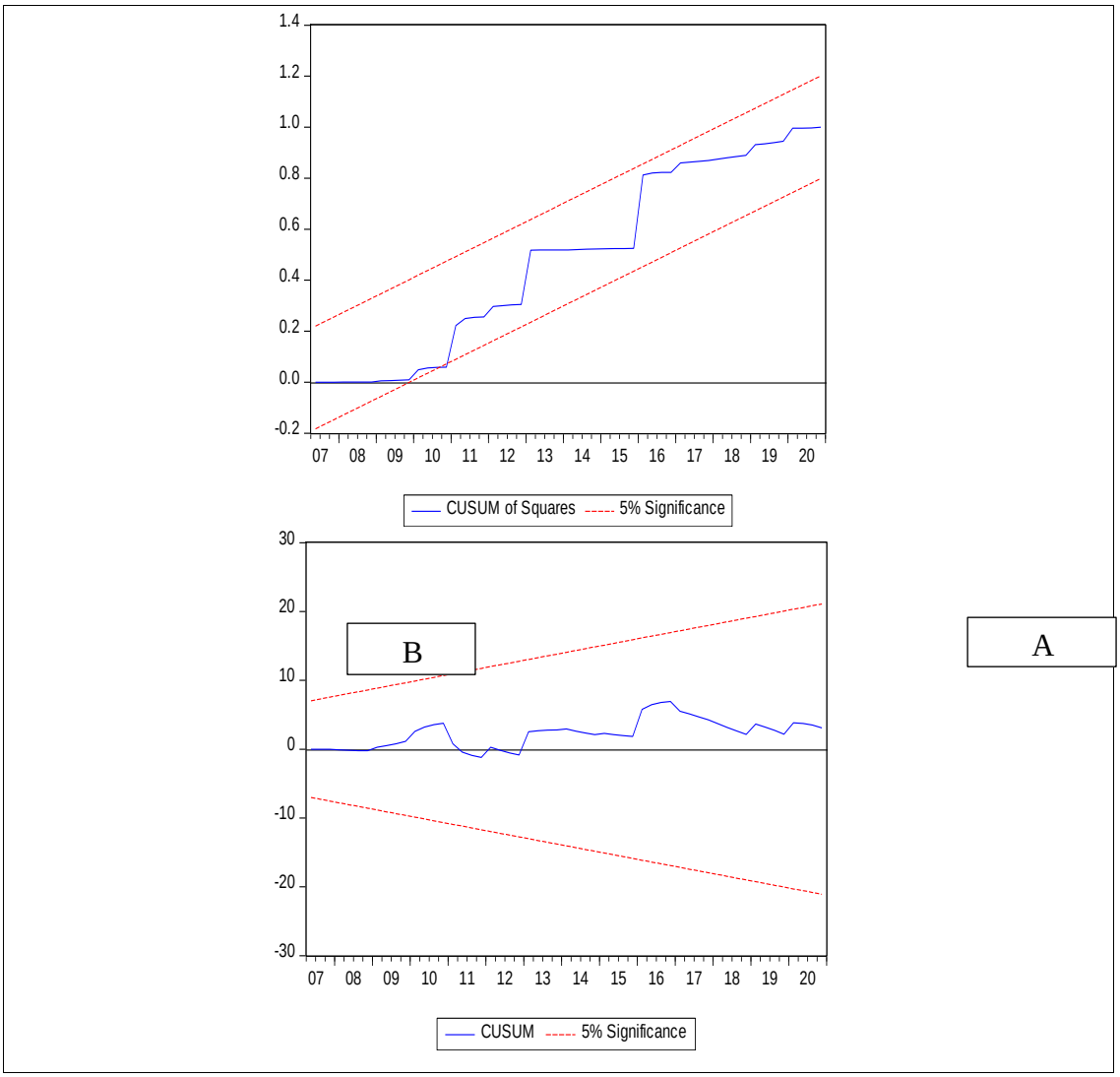

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى البرنامج الاحصائي Eviews.

ومن معامل تصحيح الخطأ (-1)CointEq، يلاحظ إن معلمة تصحيح الخطأ بلغت (-0.345661) و القيمة الاحتمالية Prob بلغت (0.0001) أي سالب و معنوي ، مما يؤكد على وجود تصحيح في الأجل القصير الى الاجل الطويل ، أي يمكن تصحيح ما يقارب (٣٤%) من الاخطاء التي تحدث في التنمية الاقتصادية المتمثلة بالدخل القومي (NIN) في الأجل القصير من خلال استخدام المتغير المستقل الصادرات النفطية (EXO) و الجدول (٨) يبين ذلك.

الجدول (٨)نتائج اختبار تصحيح الخطأ (ECM) بين (EXO) و (IN)

ECM Regression Case 4: Unrestricted Constant and Restricted Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	4.120161	0.787107	5.234566	0.0000
D(NIN(-1))	-0.072986	0.041464	-1.760218	0.0838
D(NIN(-2))	-0.078626	0.041847	-1.878888	0.0655
D(NIN(-3))	-0.084267	0.042266	-1.993721	0.0511
D(EXO)	1.342389	0.057517	23.33920	0.0000
CointEq(-1)*	-0.345661	0.078817	-4.385604	0.0001

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى البرنامج الاحصائي Eviews.

أما الجدول (٩) فيوضح العلاقة الطويلة الأجل بين الصادرات النفطية و التنمية الاقتصادية المتمثلة بالدخل القومي، حيث يلاحظ هناك علاقة معنوية حسب قيمة الاحتمالية للمتغير المستقل (EXO) و الذي يمثل الصادرات النفطية و ترتبط بعلاقة طردية أي كل زيادة بمقدار وحدة واحدة من الصادرات النفطية تعمل على زيادة التنمية الاقتصادية المتمثلة بالدخل القومي بمقدار (١,٦١) و هذا يتفق مع فروض النظرية الاقتصادية .

الجدول (٩)نتائج اختبار العلاقة طويلة الأجل بين (EXO) و (IN)

Levels Equation Case 4: Unrestricted Constant and Restricted Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
EXO	1.616601	0.108326	14.92351	0.0000
@TREND	1.640036	0.139632	11.74544	0.0000
EC = NIN - (1.6166*SER01 + 1.6400*@TREND)				

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى البرنامج الاحصائي Eviews.

الاستنتاجات و التوصيات

أولاً- الاستنتاجات :

١-تحتل الصادرات النفطية أهمية كبيرة من حيث التأثير في التنمية الاقتصادية المتمثلة بالدخل القومي ،اذ ترتبط بعلاقة طردية من الناحية الاقتصادية ،حيث يعتمد العراق على الصادرات النفطية كثيراً جداً مما يؤكد صحة الفرضية التي ينطلق منها البحث .

٢- ان أثر الصادرات النفطية في التنمية الاقتصادية المتمثلة بالدخل القومي في العراق تعتمد على مدى استقرار الوضع السياسي و الامني في البلد، ألا انه توجد علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل بين الصادرات النفطية و التنمية الاقتصادية المتمثلة بالدخل القومي .

٣- تدهور الاوضاع الامنية في البلد خلال المدة من (٢٠١٤-٢٠١٦) أدى الى تحويل عوائد الصادرات النفطية لتمويل الحرب ضد الارهاب .

٤- خلال العام (٢٠٢٠) و بالرغم من انخفاض حجم عوائد الصادرات النفطية ، الا انها وظفت للتمويل الخاص لمواجهة كوفيد (١٩) .

ثانياً- التوصيات :

١-ضرورة الاهتمام بمصادر الدخل القومي الاخرى و تنميتها و تنويعها .

٢- التوجه لتنمية القطاعات الاقتصادية الاخرى المتمثلة بالقطاعات الزراعية و الصناعية و الخدمية وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي .

٣- السعي لتوفير الاستقرار الامني و السياسي في العراق لغرض تحقيق التنمية .

٤- لابد من توزيع العوائد من الصادرات النفطية بحسب حاجة القطاعات الاقتصادية .

المصادر:-

(1)V. Jenicek, V. Krepl, The role of foreign trade and its effects, Agric. Econ. – Czech, 55, 2009 .

(2)L’ubica Simanová, Václav Kupˇcák& other, Effects of Foreign Trade on the Economic Performance of Industries—Evidence from Wood Processing Industry of Czechia and Slovakia, Article, journal economies,2021.

(3)عطا الله، علي الزبون،التجارة الخارجية ، دار اليازوري للنشر و التوزيع ،عمان ،٢٠١٥.

(4) مروة علاوي ناجي الجبوري،سياسات تحرير التجارة الدولية و دورها في تفعيل الاستثمار الاجنبي في بلدان مختارة مع اشارة للعراق،اطروحة دكتوراة فلسفة في العلوم الاقتصادية،كلية الادارة و الاقتصاد،جامعة القادسية،٢٠٢٠.

(5) د.محمد جلولي واخرون، أهمية التجارة الخارجية وتأثريها على النمو الاقتصادي :دراسة قياسية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٨ ،مجلة التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة، المجلد(٦)، العدد(٢)،٢٠٢١.

(6)التقرير السنوي للصادرات ،مديرية احصاءات التجارة – الجهاز المركزي للاحصاء ،العراق.

(7)د.مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية(نظريات و سياسات و موضوعات)،دار وائل للنشر،٢٠٠٧.

(8) د.فؤاد شبل، التنمية الاقتصادية ،دار الكتب المصرية،٢٠٢١.

(9)د.عمر صقر ،سياسات التجارة الخارجية، دار المهندس للطباعة،مصر،٢٠٠٥.

(10)د. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، الاقتصاد الدولي السياسات و التطبيقات، الدار العربية لعلوم،بيروت،٢٠١٨.

(11)Naji Jamal,Commerce international :theories et applications, Editions du Renouveau pedagogique INC.Quebec,Canada,2005.

(12)حنان بو لطيف ،دراسة نظريات التجارة الدولية الليبرالية على ضوء العلاقات الاقتصادية العالمية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خضير ،٢٠١١.

(13)د. رائد فاضل جويد ، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية ،مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية ، المجلد (٥)،العدد(١٧)، ٢٠١٣.

(14)هشام فرعون عبد اللطيف ، دراسة احصائية قياسية لتققيم الدخل القومي في العراق للفترة (١٩٨٦-٢٠٠٦)، مجلة ديالى ،العدد(٤٧)،٢٠١٠.

(15)Kathim Saad Alarajy,THE IRAQI MAGAZINJE FOR MANAGERIAL SCIENCES,Vol(8),Isu(31) ,2012.

(١٦)جمهورية العراق ،البنك المركزي العراقي ،النشرة الاحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

(١٧) جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التقرير السنوي للصادرات لسنة ٢٠٢٠.